المهمة الملقاة على عاتق الجيل الجديد مهمة وطنية كبيرة.. لأنهم سيكونون الحكام ويبنون الوطن بطرق حديثة بعيدا عن الأفكار الرجعية والمتطرفة

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

نحو تطوير آليات العملية الانتخابية (2-2)

موعد مع القضاء

أحمد الحبيشي

سبق لنا القول في الحلقة السابقة من هذا المقال إنّ التجربة الديمقراطية في اليمن ليست وحدها التي تتعرض نتائج انتخاباتها للاتهامات القاسية بالتزوير من قبل أحزاب المعارضة، فهذه الظاهرة تكاد أن تتكرر في أكثر من بلدٍ عربي، إن لم تكن ظاهرة عامة في كل البلدان حديثة الانتقال إلى الديمقراطية.

وإذا أخذنا مصر – على سبيل المثال – يمكن القول إنّه باستثناء الانتخابات البرلمانية في الدورتين الأخيرتين اللتين أشرف عليهما القضاء المصري، كان الخاسرون في جميع الانتخابات السابقة يتهمون السلطة والجهاز التنفيذي الذي يتولى تنظيم الانتخابات بالتزوير!

حدث هذا في مصرَ التي تمتلك تجربة ديمقراطية وتعددية حزبية ذات جذور تاريخية بعيدة منذ دستور عام 1924م، قبل ثورة 23 يوليو 1952 التي ألغت الأحزاب، وأقامت نظام الحزب الواحد، ثمّ عادت بعد ذلك في أواخر السبعينيات إلى نظام التعددية الحزبية وحرية إصدار الصحف الحزبية والمستقلة، والاعتراف بحق التنافس الحزبي والفردي على عضوية السلطة التشريعية والمجالس البلدية من خلال انتخابات عامة، والحق الدستوري بوجود كتل علنية للمعارضة داخل البرلمان وخارجه.. وهو ما يجعل التجربة المصرية أكثر قرباً إلى التجربة الديمقراطية في اليمن، حيث لا تسلم نتائج الانتخابات في مصرَ من تهمَة التزوير التي توجهها أحزاب المعارضة للجهاز المعني بالانتخابات، رغم البون الشاسع بين خبرة كل من مصرَ واليمن في مجال تقاليد العمل الحزبي ومستوى الثقافة السياسية، ودرجة تطور الاقتصاد والدولة والمجتمع.

لابد من الإشارة إلى أننا لسنا بصدد إجراء مقارنة بين مصاعب العملية الديمقراطية في التجربتين المصرية واليمنية، واستخلاص نقاط التشابه والاختلاف بينهما.. بيَد أنّ تجربة الانتخابات في الدورتين الأخيرتين التين شهدتهما مصرَ تستدعي التوقفَ أمامها بالدرس والتأمل.

لم يكن أحد في السلطة أو المعارضة على موعد مع النتيجة التي توصل إليها مع القضاء مواطن مصري مستقل عام 2001، بعد أن خسر معركته الانتخابية أمام إحدى مرشحات الحزب الوطني الحاكم التي فازت بمقعد دائرتها الانتخابية في أحد الأحياء الشعبية بجنوب شرق مدينة القاهرة، أثناء انتخابات مجلس الشعب السابق.

لم يقبل ذلك المواطن الخاسر بالنتيجة التي أعلنتها اللجنة العليا للانتخابات برئاسة وزير الداخلية، وهي عبارة عن جهاز تنفيذي متخصص بمهام الإدارة والإشراف والرقابة على الانتخابات، ويتبع وزارة الداخلية.

نعم لم يقتنع ذلك المواطن بخسارته، فقرر اللجوء إلى القضاء حيث خسِر الجولة الأولى في المرحلة الابتدائية من التقاضي، كما خسرها مجدداً في مرحلة الاستئناف.

لكن اليأس لم يوهن هزيمته، ولم ينل من إصراره على استنفاد كافة الوسائل القانونية للطعن بتلك النتيجة، فتقدم إلى المحكمة الدستورية العليا حيث قال محاميه في مرافعته أمامها إنه لا يطعن في نزاهة اللجنة العليا للانتخابات وعلى رأسها وزير الداخلية، بقدر ما يطعن في عدم التزامها بنص القانون الذي يكلف اللجنة باستخدام مختلف الوسائل والآليات الضرورية لضمان نزاهة الانتخابات، ومن بينها إشراف القضاء ورقابة ممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في مصرَ، ومندوبي المرشحين على عمليات الفرز وإعلان النتائج.

وبدوره دافع المحامي العام عن موقف اللجنة العليا للانتخابات موضحاً أنّ عدم استعانتها بالقضاء للإشراف على عمليات الفرز وإعلان النتائج يعود إلى أنّ عدد اللجان الانتخابية في عموم جمهورية مصر العربية يوازي ثلاثة أضعاف عدد القضاة العاملين في السلك القضائي، الأمر الذي جعل الجهاز المختص بالانتخابات عاجزاً عن الاستعانة بالسلطة القضائية حيث أنّ من شأن ذلك أن يوفر لثلث الدوائر الانتخابية إشرافاً قضائياً، ويحرم الثلثين الباقيين منه، وما يترتب عن ذلك من عدم تحقيق العدالة!

لعب الموقف التبريري للمحامي العام دوراً حاسماً في إقناع المحكمة الدستورية بغياب شرط الإشراف القضائي على عمليات الفرز ليس فقط في الدائرة الانتخابية للمدعي في القضية المنظورة أمامها.. بل وفي كل الدوائر الانتخابية للجمهورية.. وبناء على هذا الاقتناع أصدرت المحكمة واحدا من أهم الأحكام القضائية في تاريخ القضاء المصري، قضى بعدم شرعية مجلس الشعب، وعدم شرعية جميع أعضائه الذين اكتسبوا عضويته عبر انتخابات افتقدت شرطاً قانونياً يتمثل بضرورة إشراف القضاء على عمليات الفرز وإعلان النتائج.

وطلبت المحكمة الدستورية من رئيس الجمهورية تنفيذ صلاحياته الدستورية بحل مجلس الشعب في عام 2001، والدعوة لانتخابات جديدة خلال المدة الزمنية التي حددها الدستور، وتأمين الإشراف القضائي الكامل في جميع الدوائر عن طريق إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل، خلال فترة لا تتجاوز شهرا، على أن يتم إعلان نتائج كل مرحلة فور الانتهاء منها.

أصيبت دوائر السلطة والمعارضة والمجتمع عموماً بذهول شديد أمام هذا الحكم غير المتوقع.. وأعلن رئيس الجمهورية السيد حسني مبارك احترامه الكامل لأحكام القضاء وحرصه على استقلاله، وأصدر بعد ثلاثة أيام من تسلمه نسخة الحكم الأصلية قرارا جمهورياً قضى بحل مجلس الشعب، ودعوة المواطنين لإجراء انتخابات عامة جديدة خلال ستين يوما.. ثم كلف وزارة الداخلية وجهازها المختص بتنفيذ كل ما ورد في الحكم القضائي.

كان هذا الحكم مفاجئاً لكل الأوساط السياسية في مصرَ، خصوصاً أحزاب المعارضة التي لم يسبق لها أن لاحظت هذا الخلل في العملية الانتخابية، حيث كانت تكتفي عادة بتوجيه اتهامات عمومية توصم الانتخابات بعدم النزاهة، وتتهم الحزب الحاكم بالإصرار على احتكار السلطة وتهميش المعارضة!

لكن المفاجأة الكبرى في هذا الحكم القضائي لم تنحصر في تسليطه الضوء على هذا الخلل المنسي في العملية الانتخابية، بل كشفت خللاً آخر أكثر خطورة، لا يتعلق هذه المرة بالانتخابات العامة، بل بالحياة الداخلية للأحزاب السياسية.. ابتداءً بحزب السلطة، وانتهاء بأحزاب المعارضة، التي تشمل مختلف التيارات القومية واليسارية واليمينية والإسلامية.

لم تتوقف أصداء وآثار الحكم القضائي بعدم شرعية مجلس الشعب المصري الذي تم حله عام 2001 عند هذا الحد.. بل أنها ساهمت في إحداث حراك سياسي في المجتمع خلال فترة الإعداد للانتخابات اللاحقة، التي قام بتنظيمها وإدارتها الجهاز التنفيذي المختص.. وهو الجهاز نفسه الذي أعد لجميع الانتخابات السابقة، مستخدماً الآليات المعتادة نفسها، بالإضافة إلى آلية الإشراف القضائي التي جرى تطبيقها لأول مرة.. بل أنّ وزير الداخلية ذهب إلى القول حفاظاً على كرامة المشتغلين في هذا الجهاز بفروعه المختلفة في جميع المحافظات، أنّه لم يحدث أي تغيير في العناصر البشرية والمادية والإجرائية والتنظيمية المستخدمة في الانتخابات السابقة، باستثناء إضافة عنصر جديد واحد هو الإشراف القضائي على عمليات الفرز وإعلان النتائج!

مثلما كان الحكم القضائي بعدم شرعية مجلس الشعب المصري عام 2001 مفاجئاً للسلطة والمعارضة، فقد أدى تطبيق هذا الحكم إلى أن تسفر الانتخابات العامة الجديدة عن نتائج مدهشة، نزلت كالصاعقة على رؤوس ساسة الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة بكل تياراتها واتجاهاتها.. وطرحت على ساحة العمل السياسي حقائق جديدة تستلزم إعادة قراءة المشهد السياسي والفكري الذي اتضح أنّه لا يُعاني من اختلالات عارضة، تستدعي معالجات دستورية وقانونية إجرائية.. بل يعيش أزمة بنيوية عميقة، تؤشر على وصول البنى التنظيمية والفكرية التقليدية، والنخب السياسية القديمة ومشاريعها البالية، إلى مأزق موضوعي تجسد فيه سقوط عملية الوصاية النخبوية على الحرية والحقيقة والعدالة، وعجز الفكر الأحادي الاستبعادي الشمولي عن مواجهة تحديات المستقبل الذي يحتاج إلى اكتشافات لا شعارات، وإفلاس النخب القديمة التي لازالت تطرح أفكارها الشائخة في صيغة غايات نهائية أو حقائق مطلقة غير خاضعة للنقد أو النقاش، بل للشرح والتفسير، شأنها في ذلك شأن وصفة ((نهاية التاريخ))، المتهافتة التي أصدرها فرنسيس فوكو ياما، بقصد إحلال أيديولوجيا قديمة جامدة يتوهم أنّها انتصرت كغاية نهائية محل العقل الحي والمعرفة المتجددة.

سقوط النخب القديمة

كانت الانتخابات العامة الإخيرة، بعد إشراف القضاء على اللجنة العليا للانتخابات في مصر مؤشراً على ولادة مرحلة جديدة في مسار التطور الديمقراطي للنظام السياسي والحياة السياسية في مصرَ عموماً.. حيث كشفت نتائجها عدداً من الحقائق، أبرزها أنّ الخطر على الديمقراطية لا يأتي من المعارضة كما يقول خطاب السلطة.. ولا يأتي من السلطة بحسب خطاب المعارضة!

ولئن كان الطرفان شريكين في صنع أزمات الديمقراطية، فإنّ الخروج منها لا يتحقق بواسطة طرائق التفكير والعمل القديمة التي تسببت في صنع تلك الأزمات.. تلك الطرائق التي تكرس في اللاوعي إدعاء ملفقاً باحتكار الحقيقة، وتعجز في ميدان الواقع عن إنتاج المعرفة به، وتصادر في نهاية المطاف مبادرات الأفراد بفرض وصايتها على الحرية.

والثابت إنّ السياسة حين تعجز عن التغيير في السلطة والمعارضة، تصبح عبئاً على الحياة.. ولذلك فإنّ القطيعة مع هذه السياسة تغدو أحد الشروط الأساسية لإحداث التغيير المنشود.

وعليه يمكن القول إنّ رفض الناخبين المصريين في الانتخابات التي جرت تحت إشراف القضاء لرموز الممارسة السياسية التي أثبتت عجزها عن تجديد السلطة وتغيير المعارضة معاً، هو رفض بامتياز للسياسة نفسها بصرف النظر عن الاختلاف في مواقع اللاعبين.

ما من شك في أن التوجه لتطوير آليات العملية الانتخابية يعد واحدا من أبرز محاور المبادرة الرئاسية الخاصة بتعديل الدستور، على نحو يحقق مزيداً من قوة الدفع لعملية إصلاح النظام السياسي والحياة السياسية حيث اقترحت المبادرة الرئاسية تشكيل لجنة عليا للانتخابات تتكون من القضاة بعيدا عن أي تأثير للأحزاب السياسية. بيد أن الجديد في إشراف القضاء على الانتخابات هو أنّه سيأتي مكملاً للمناخ الذي سينتج عن تطبيق الإصلاحات الواردة في المبادرة الرئاسية، وهو مُناخ ثوري ينطوي على إرادة متفائلة بإمكانية التغيير.. إرادة تستمد حضورها القوي من حاجة الديمقراطية للخلاص من أزماتها.. وحاجة السلطة لتجاوز ركودها.. وحاجة المعارضة لمعالجة تناقضاتها ومعافاة كساحها.. وفوق ذلك كله، حاجة المجتمع لمشروع مستقبلي جديد لا يعيد إنتاج المشاريع البالية التي ترفض الاعتراف باستحالة عودة عصر القوميات الأوروبية، ولا زالت تتمسك بأوهام إحياء نظام الخلافة العثمانية أو الإمامة المتوكلية، وتتوهم بإمكانية انبعاث الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية العالمية.. ولم تدرك بعد أنّ عالم اليوم ليس عالم الأمس.. وأنّ عالم الغد لا يمكن أن يكون نسخة مكررة لعالم مضى وانقضى.

قياساً على ذلك، يمكن القول إنّ مصاعب ومشاكل الديمقراطية في بلادنا لا يمكن معالجتها بمجرد إدخال تعديلات على قانون الانتخابات ترضي جميع الأطراف، بقدر ما تتوقف على ضرورة الاعتراف بتقصير الأحزاب السياسية سواء في السلطة و المعارضة عن إخضاع خطابها السياسي وطرائق تفكيرها وعملها للنقد والتقويم، وصولاً إلى تحويل وظائف كل من السلطة والمعارضة إلى تنويعات متفاعلة ومتكاملة في سياق مشروع وطني ديمقراطي كبير.

ولا أبالغ حين أقول إنّ نزاهة الانتخابات لا تتحقق من خلال ضمان مشاركة أو عدم مشاركة الأحزاب السياسية في قيادة الجهاز التنفيذي المختص بمهام الإعداد والإدارة والإشراف على الانتخابات، بل من خلال رقابة وطنية فعالة على العملية الانتخابية تمارسها منظمات المجتمع المدني في بيئة سياسية واجتماعية مفعمة بالحيوية، متعافية من الإحباط، مصممة على التغيير، وواثقة من سيادة قوة القانون، بصرف النظر عن الجهاز الذي يقوم بتنظيم الانتخابات.

ومن نافل القول إن معالجة الاختلالات في أي عملية انتخابية، لا يمكن تحقيقها بواسطة التوازنات السياسية في قيادة هذه العملية، لأنّ الخطر على الديمقراطية يأتي دائماً من التوازنات التي لا تخلو من مساومات تتحول فيما بعد إلى ألغام قابلة للانفجار عند ظهور أي خلل غير محسوب.

صحيح أنّ الاختلالات التي ترافق عمل ونشاط الجهاز المختص بتنظيم وإدارة الانتخابات تلحق تشوهات في وسائل ووظائف العملية الانتخابية.. بيد أنّ هذه الاختلالات تغدو ثانوية إذ تتحول من اختلالات في الوسائل والوظائف إلى تشوهات في مخرجاتها التي تحسب بصورة سلبية على كل اللاعبين بدون استثناء والمقصود هنا الأحزاب السياسية.

إنّ المطلوب في وضع كهذا هو تشخيص آثار هذه المخرجات على البيئة السياسية والاجتماعية للديمقراطية بهدف معافاتها ليس فقط من جرثومة المرض.. بل ومن المرضى الذين أصيبوا بها!!

هذا التشخيص ضروري جداً لمعرفة نوع ودائرة انتشار هذا المرض، وهو ما يستلزم إخضاع المريض للكشف والمراقبة على يد فريق من الأصحاء المتمثلين بالحيوية والقدرة على الإنجاز.

أوثان في فكر الدعوات الإسلامية

جمال البنا □

في فكر الدعوات الإسلامية «مضامين» تغلغلت في أفئدة الإسلاميين حتي وصلت إلي قاع جماجمهم، فأوت في قرار مكين، وأصبحت موثنة، يعني لا يتوقف الإيمان بها علي خير تجلبه أو شر تدفعه، ولكن الإيمان بها لذاتها، ومن ثم تستبعد كل مناقشة لها، ولا يفيد فيها أي منطق.

من هذه الأوثان:

1 - الماضوية:

وفكرة أن الماضي أفضل من الحاضر، وأن السلف أفضل من الخلف، وأنه لا يمكن أن يظهر مجتهد مطلق، أو من يماثل الأئمة الأربعة، وأنه لا يصلح مستقبل الأمة، إلا بما صلح عليه ماضيها، فما وضعه الأسلاف من ألف عام هو الذي يمكن أن يصلح حال الأمة الإسلامية، وعبادة هذا الوثن مسؤولة عن سيادة التقليد واستبعاد العقل وبخس النفس وتجاهل الإنجازات التي وصل إليها العصر الحديث، والتي يعيشون وسطها ويتمتعون بها، وما مثلهم إلا مثل الداعية المصري الذي أوى إلى بريطانيا هاربًا من الإرهاب والتعذيب في مصر، فأكرمته بريطانيا وعاملته معاملة اللاجئ السياسي الذي يمنح الحماية والمعونة، ومع هذا فإنه لا يفتأ في كل خطبة يلعن سنسفيل البريطانيين الكفرة.

علي الدعوات الإسلامية أن تعلم أن ثقافة العصر حققت ما لم يكن يحلم به السلف الصالح من إمكانيات للدراسة والوصول إلي الحلول، ونحن - دون أي شك - أقدر منهم علي الوصول إلي الأحكام.

لابد أن تكون الدعوة الإسلامية متخلفة، لأنها تعيش في الماضي، جسمها في الحاضر وقلبها وعقلها في الماضي، ولا يمكن أن تسهم في حياة العصر وفي الكشوف العلمية في مجالات الطبيعة، والرياضة، والفلك، والطب، ولم ينل جائزة نوبل واحد له قاعدة إسلامية، ولا قُدم اختراع أو اكتشاف من المعنيين بالدعوة الإسلامية، أما الفنون وأما الآداب وأما المسرح وأما السينما فكلها رجس من عمل الشيطان، لا تعنى بها مجلة إسلامية، ويقول أفضلهم إنها فنون كبقية الفنون، حسنها حسن وسيئها سيئ.

كيف يمكن لهؤلاء أن يتقدموا أو يقدموا الإسلام إذا كانوا ينظرون إلي الخلف بل لا يعيشون حاضرهم، فضلا عن أن يستهدفوا مستقبلهم، إن وجودهم كعدمه، بل إن عدمهم أفضل، لأنه يفسح الطريق أمام دعاة التقدم، إن أوروبا ظلت تسير ثلاثة قرون متوالية تحت لواء «التقدم» وتعاونت لتحقيق هذا الهدف كل الدول الأوروبية، وبهذا تقدمت أوروبا.

2 - السلفية:

كل الدعوات الإسلامية سلفية، وهي تفخر أنها سلفية، ولا تتميز إلا بأن بعضها يضيق من إطار هذه السلفية، والآخر يوسعه شيئاً ما، ولكنها جميعًا في النهاية سلفية، وكان يجب أن تخجل من هذا، فإذا أريد نسبة فلتكن قرآنية أو محمدية، أما سلفية فذلك من شراء الأدنى بالذي هو خير، ثم هو توثين السلف، وإنما جاء الإسلام للقضاء علي الأوثان كائنا ما كانوا.

وتقتضي السلفية من كل مسلم:

(أ) أن يؤمن بأحد المذاهب الفقهية الأربعة، ويتقبل أحكامه، وأن يكون دوره دور المقلد المتقبل، وليس المبتكر أو المنشئ.

(ب) أن يؤمن بتفسيرات القرآن كالتي تروي عن ابن عباس والطبري والقرطبي وابن كثير وما جاء به هؤلاء المفسرون من علوم القرآن كما يقولون كالنسخ وأسباب النزول وتعيين المبهمات.. الخ.

(حـ) أن يؤمن بتصنيف الأحاديث كما فصلها ابن حنبل وبقية المحدثين، وجعل المعيار في مصداقية الحديث هو السند، والإيمان علي الأقل بصحة كل ما جاء في البخاري ومسلم.

(د) أن يترضي عن السلف الصالح، أي يقول عند ذكرهم «رضي الله عنهم» ويعتبرهم الأسوة والقدوة.

فإذا أريد لنا أن نكون سلفيين طبقاً لهذا التكيف فلن يكون هناك تقدم، وكيف يكون هناك تقدم والمطلوب أن نطبق ما وضع منذ ألف عام.

إننا نرى أن التفسيرات وما تضمه من أحكام إنما هي افتئات علي القرآن وإقحام إسرائيليات وأحاديث موضوعة ولا يجوز الالتزام بها، لأن القرآن لا يقبل تفسيرًا ولا يتطلب تفسيرًا ولو تطلبه لقام به الرسول.

القرآن يفسر بعضه بعضًا، ويعطي أثره بالانطباع، أي بمجرد التلاوة أو السماع.

كما أن تكييف مصداقية الحديث تبعًا للسند ليس هو الطريق الأصولي، والأصولي هو النظر في المتن ودرجة اتفاقه مع القرآن الكريم ومقاصد الشريعة وروح الإسلام، فإذا اتفق له هذا يمكن أن تصح نسبته للرسول،

أما السند فلا يمكن الوثوق به، ناهيك عن أن السُنة لم تدون إلا سنة ١٥٠ هـ، والمحدثون أنفسهم عندما يقولون عن حديث إنه صحيح فإنما يقولون ذلك «لغلبة الظن أنه صحيح»، لأنه لا يمكن القطع بأنه صحيح، وقد تصوروا أن الأحاديث المتواترة أي التي يرويها عدد عن عدد يؤمن معه الكذب أو الخطأ تعد ثابتة ويمكن أن تلحق بالقرآن، ولكن دراستنا أثبتت أن هذه الأحاديث بالذات هي أبعد الأحاديث عن المصداقية، فمعظمها عن الدجال أو المهدي أو شق صدر الرسول أو الحوض يوم القيامة.. الخ،

فضلاً عن عدم توافر التواتر حتي في الحديث الذي يضربونه مثلاً للمتواتر، ولا يتسع المجال، ولكن ما نقطع به هو أن المحدثين رغم جهودهم البطولية في الهبوط بالأحاديث من مئات الألوف إلي عشرات الألوف ومن عشرات الألوف إلي بضعة ألوف كما هو الحال في الصحيحين، لايزال هناك حاجة ماسة لجولة جديدة من تنقية السُنة تبعًا لاتفاق الأحاديث مع المعايير القرآنية، ولو طبقنا ذلك لأصاب مئات الأحاديث في البخاري ومسلم.

ونتيجة لذلك فإن الأحكام التي استخرجها الفقهاء من التفسير ومن الحديث لم تكن متفقة أو متجاوبة مع القرآن أو مقاصد الشريعة أو روح الإسلام، ويعني هذا أن السلفية أصبحت عقبة في سبيل التقدم، ولابد من تجاوزها.

□ كاتب وأكاديمي مصري

المعارضة وتشويه صورة اليمن خارجياً (البدوي نموذجا)

مثلت قضية الإفراج المزعومة عن جمال البدوي المحكوم بالسجن 15 عاما والتي تسببت في تعكير صفو العلاقات اليمنية الأمريكية نوعاً ما قبل أن تعود المياه إلى مجاريها وفقا لتأكيدات رسمية يمنية أمريكية خصوصا بعد تأكد الجانب الأمريكي من "كذبة الإفراج عن البدوي " مثلت بكيفية تناولها في وسائل إعلام المعارضة في اليمن صورة غلبة الموقف السياسي وحالة التشفي الذي تظهره أحزاب المعارضة حول هذه القضية وغيرها واعتبارها دليلا على فشل السلطة.

فعلى ذات النمط وبنفس الاليه احتفلت صحافة المعارضة اليمنية ومواقعها الرسمية والموالية بنجاح تسريبات صحفية لمعلومات خاطئة هدفها الإضرار بمصالح اليمن مع الولايات المتحدة الأمريكية وبتأجيل زيارة رئيس صندوق تحدى الألفية جون دينالوفيتش لليمن والتي كانت مقررة نهاية الشهر الماضي.

ولم يقف الأمر عند ذلك فحسب بل ذهبت صحف المعارضة للتأكيد بأنه تم حرمان اليمن من مساعدات مؤسسة تحدي الألفية رغم تأكيدات الأخيرة ومسؤولين يمنيين – أنها برنامج التأهيل لانضمام اليمن إلى صندوق تحدى الألفية والمتضمن منح اليمن منحة قيمتها 20.6 مليون دولار لم يلغ وان التشاور اليمني الأمريكي حول برنامج الألفية مستمر وما حدث هو تأجيل لزيارة مسئول المؤسسة لأسباب فنيه.

خبر الإفراج المزعوم عن جمال البدوي المتهم بتفجير المدمرة كول والذي اتضح وبتأكيدات يمنية أمريكية أن لا أساس له من الصحة وان البدوي قابع في السجن ولم يطلق جاءت في وقت تشهد فيه العلاقات اليمنية الأمريكية وعلى أعلى المستويات أوج تقدمها وبعد أيام قلائل من رسالة خطية بعثها الرئيس الأمريكي للرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية سلمتها مساعدة الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب "فرانسيس تاونسند" .

وأشار فيها الرئيس بوش أن امن اليمن واستقراره ووحدته عنصر مهم لخدمة الاستقرار في المنطقة ، مجددا تأكيد بلاده في مواصلة دعم أمن ووحدة اليمن ومسيرته الديمقراطية والتنموية وحرص الولايات المتحدة على زيادة التعاون مع اليمن في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية والأمنية وإقامة شراكة إستراتيجية بين البلدين، مشيدا بالنجاحات التي حققتها اليمن في مجال مكافحة الإرهاب.

صلاح الحيدري

وقال الرئيس الأمريكي في رسالته: إن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستمر في دعمها للشعب اليمني وحكومته في السعي لبناء مستقبل أفضل وفي الجهود المبذولة لتعزيز الإصلاحات السياسية والاقتصادية ومكافحة الإرهاب، مشيرا إلى مسيرة الديمقراطية والإصلاحات في اليمن، و الدعم المقدم من الولايات المتحدة لليمن سواء في المجال التنموي أو التعليم أو في المجال العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب واختيار اليمن ضمن الدول المستفيدة من برنامج صندوق الألفية ،بالإضافة إلى اختيارها ضمن 6 دول للاستفادة من برنامج لدعم التعليم وعلى مدى خمس سنوات قادمة ولم تغفل الرسالة التنويه بالنتائج الايجابية لزيارة الرئيس علي عبدالله صالح الأخيرة إلى واشنطن والقضايا التي تم مناقشتها خلالها وما شهدته العلاقات اليمنية – الأمريكية من تطور مضطرد وعلى مختلف الأصعدة .

وينظر العديد من المراقبين إلى أن المستوى المتقدم من العلاقات اليمنية الأمريكية بتأكيد رسالة بوش الأخيرة أزعج الكثير من المتطرفين في أفراد وأحزاب معارضة لاسيما الإسلامية منها، الأمر الذي دفع أولئك المتضررين إلى محاولة تعكير تلك العلاقة وهو ما باء بالفشل بتأكيدات المسؤولين اليمنيين والأمريكيين.

وتكشف حقيقة تلك المعلومات الخاطئة التي روجها المتطرفون إلى جانب محاولة تعكير العلاقات اليمنية الأمريكية امتدادا مفضوحا ومكررا يستهدف حرمان اليمن من مساعدات الألفية التي اقر مؤخرا إدراجها فيها وهو ما يؤكده الخطاب المتطرف لبعض صحافة المعارضة والتي اعتبرت تأجيل زيارة مسؤول المؤسسة إلى اليمن ،ضربة قوية للنظام والسلطة مبشرة بحرمان اليمن من تلك المساعدات من منطلق تصفية حساباتها السياسية حتى وان كان على مصلحة الوطن.

ويمثل القرار الذي اتخذه صندوق تحدي الألفية مؤخرا، بإعادة إدراج اليمن ضمن الدول المستفيدة من برنامج مساعدات الصندوق، مكسبا كبيرا لليمن ، نظرا لما يتيحه ذلك من فرص للحصول على مساعدات الصندوق لدعم خطط وبرامج التنمية المستندة إلى أهداف الألفية، غير أن الأهمية الأبعد مدى من ذلك القرار تكمن أساسا في انه يعتبر بمثابة شهادة من الصندوق على صدق التوجهات وجدية الخطوات التي قطعتها اليمن حتى الآن في تنفيذ الأجندة الوطنية للإصلاحات، والتي تتم على محاور عدة تشمل الحكم الجيد .

وبحسب جون دينالوفيتش رئيس المؤسسة فإن اليمن منذ تعليق عضويتها في نوفمبر قبل الماضي تعهدت بسلسلة من الإصلاحات الرائعة الموثوق بها (حسب تعبيره) وعملت بوضوح لتحسين أدائها وفقا للمعايير العالمية وتواصل إظهار جديتها في تنفيذ التزاماتها التي قطعتها لشعبها بشأن مزيد من الديمقراطية والإصلاح بما يتوافق ومعايير الألفية .

ومما عده الصندوق لصالح اليمن في جانب الإصلاحات القضائية تخلي الرئيس علي عبدا لله صالح رئيس الجمهورية عن رئاسة مجلس القضاء الأعلى والتغييرات في مجلس القضاء الأعلى إلى جانب الإحالة للتقاعد وفرض العقوبات وتعليق وعزل أكثر من 30 قاضيا ، والاهتمام بالقضاء التجاري وتعيين قاضية ولأول مرة في المحكمة العليا وأخريات في السلك القضائي. وقبول أخريات في المعهد العالي للقضاء إضافة إلى إصدار قانون مكافحة الفساد والحملة الإعلامية ضد الفساد وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد وقانون المناقصات والمزايدات وقانون الذمة المالية وبدء المرحلة الأولى من إصلاح الإدارة المالية والتخطيط للموازنة وتحديث الخدمة المدنية.الخ.

واعتبر ذلك القرار الأمريكي دعما سياسيا لليمن تجاه المنظمات والدول المانحة المختلفة ومن المتوقع رفع الدعم الأمريكي لليمن وفقا لقرار الصندوق إلى مائة مليون دولار (تدعم أمريكا اليمن للحصول على تمويلات مضاعفة لمشاريع كبرى).

وتنظر اليمن إلى قضية تنفيذ الإصلاحات المختلفة ليس كونها مجرد وسيلة للحصول على المساعدات ، بل هي جزء لا يتجزأ من أهداف الألفية التنموية.

ورغم ذلك الجهد الكبير الذي بذله اليمن على شتى المستويات لتصحيح المعلومات الخاطئة التي روجت لها في السابق وسائل إعلام المعارضة وبعض القوى المتطرفة مستغلة مناخات الحرية والديمقراطية للإساءة إلى صورة وسمعة اليمن وتسببت في إخراج اليمن لمرتين من قائمة الدول المستفيدة من برنامج الألفية ، إلا أنها وبذات الخطاب والممارسات حاولت إعادة الكرة من جديد تدفعها نزعة عدائية شديدة وغير مبررة إلى تسخير كل جهودها باتجاه تشويه صورة اليمن في الخارج والتقليل من شأن إنجازاته في محاولة لإظهاره أمام الآخرين على نحو يخالف الحقائق.

و لم تتوقف تلك العناصر المأزومة والمتطرفة بممارستها الدور الذي تسعى من خلاله إلى تلطيخ سمعة وطنها والإساءة إليه بل عمدت في الآونة الأخيرة إلى الترويج لكل ما يظهر اليمن وكأنها تعيش حالة من القلاقل وعدم الاستقرار بعد أن قاموا في الفترات السابقة باستخدام منابرهم السياسية والإعلامية لزرع عوامل الإحباط واليأس في نفوس أبناء الوطن ونزع التفاؤل بالمستقبل من عقول الشباب، إما عبر ترديد الشائعات السخيفة أو الأخبار المغرضة أو نفث السموم التي تعكر مناخ الاستقرار والسلم الاجتماعي وتعطل حركة التطور والتنمية والاستثمار.

وتشكل تلك التناولات الكاذبة عن الإفراج عن البدوي إلى حد التبشير بحرمان اليمن من مساعدات الألفية للمرة الثالثة واحدة من مسلسلات أولئك المتطرفين الذين يستغلون مفردات الديمقراطية بشكل سيئ مما أفقدهم التوازن والتمييز بين معارضة السلطة ومعارضة الوطن.

لماذا لا تفوز النساء؟

علي ابراهيم □

أعرب وزير الداخلية العماني في مجال إعلانه نتائج انتخابات مجلس الشورى الأخيرة عن أسفه لعدم فوز أي مرشحة في المجلس الجديد الذي جاء رجاليا صرفا بينما كانت المجالس السابقة تضم عضوات، وان كان العزاء الذي قدمه هو أن المشاركة النسائية كانت كبيرة وأن بعض المرشحات المتنافسات حللن في مراتب متقدمة ثانية أو ثالثة بعد المرشح الفائز.

وقصة الانتخابات والنساء في عمان هي نفس القصة بدرجات متفاوتة في بقية انتخابات الدول والمجالس التشريعية أو المحلية في دول عربية أخرى، وتبدو فيها الحكومات أكثر تقدما على المجتمع وتنظيماته السياسية الأخرى من حيث رغبتها في رؤية تمثيل أكبر للمرأة في المجالس المنتخبة، لكن النتيجة عادة ما تنتهي بشكل مخيب للآمال رغم الحشد والدعاية والآمال العريضة التي تسبق الاقتراع.

والاحصاءات المتوفرة تفيد بانه صحيح ان نسبة تمثيل المرأة ارتفعت أو تضاعفت في المجالس المنتخبة في الدول العربية لكنها ما زالت في حدود الـ 5% من اجمالي المقاعد المتاحة في هذه المجالس وهي نسبة من حيث الاحصاء لا تتناسب مع دور المرأة التي تمثل نصف المجتمع، أو حتى رغم مختلف العوامل الاجتماعية والثقافية لا يتناسب مع ما نشهده على الساحة من مشاركات نسائية في الفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية المختلفة أو في الانشطة الاقتصادية.

فالمرأة نشطة سياسيا في عدد من البلدان العربية خاصة مع التيارات الاسلامية حاليا وهي تمثل قوة تصويت وحشد سياسية مهمة بالنسبة لهذه التيارات أو الاحزاب واليمن أو مصر مثال على هذا، بينما التيارات الأخرى بما فيها الاحزاب الحكومية لا ترغب في بذل جهد حقيقي أو تشعر بان المرأة يمكن أن تكون عبئا عليها في الدائرة الانتخابية بما قد يضيع فرصة الفوز به لصالح منافسين آخرين.

وحتى نكون منصفين فان ضعف التمثيل السياسي للمرأة ليس ظاهرة عربية فقط، فحتى الدول المتقدمة تتفاوت فيها نسب التمثيل، ولم تشهد تحسنا سوى في فترة حديثة للغاية لا تتجاوز ربما عقدين أو ثلاثة، ولاتزال مسألة التكافؤ في الفرص والدخول لنفس الوظائف مطروحة بينما يصعب ان تجد بلدا في العالم نسبة تمثيل المرأة في صنع القرار السياسي مماثلة لنسبة تمثيل الرجل، والمؤكد ان الوصول الى ذلك سيستغرق اجيالا. لكن الانصاف ايضا يقتضي الاقرار بان المنطقة العربية فيها تكثيف شديد للفشل السياسي للمرأة وترسيخ أكبر لذكورية الانتخابات والتمثيل السياسي.

وهو وضع لن يتغير في عام أو عامين وسيحتاج الى عقود من العمل الدؤوب والدفع في اتجاه ومعالجة مواريث ثقافية وأوضاع اجتماعية من اجل ان يكون هناك قبول مجتمعي عام بان تمثيل المرأة سياسيا مسألة ضرورية لحيوية المجتمع ومؤسساته، واقتناع الناخب باعطاء صوته لمن يطرح برامج أفضل بصرف النظر عن الجنس. وقد لجأت بعض الدول الى ما يطلق عليه تمكين المرأة أي فرض حصة أو كوتة معينة في مجالسها للمرأة، وهو حل يحتاج الى العمل بنظم القوائم النسبية في الانتخابات ولا يصلح لانظمة الدائرة الفردية، كما انه يمكن ان يكون حلا مرحليا لفترة لتعويد المجتمع على الوجود النسائي في هذه المجالس، وان كان الوضع المثالي هو المنافسة المفتوحة لاختيار الأكفأ.

□ كاتب مصري